تحقيق الشمول المالي للمرأة في خضم جائحة فيروس كورونا

Achieving financial inclusion for women in the midst of the coronavirus pandemic

ط.د بودية الحبيب [1]، د. جلولي نسيمة[2]

Boudia lahbib [1], Djellouli nassima[2]

[1]جامعة سعيدة–الدكتور مولاي الطاهر–، مخبر إدارة وتقييم أداء المؤسسات (إتمام)، الجزائر،

lahbib.boudia@univ-saida.dz

[2]جامعة سعيدة –الدكتور مولاي الطاهر–، مخبر إدارة وتقييم أداء المؤسسات (إتمام)، الجزائر،

nassima.djellouli@univ-saida.dz

تاريخ الاستلام: 2022/05/10 تاريخ القبول: 2022/07/03 تاريخ النشر: 2023/01/01

ملخص:

تهدف دراستا هذه لتوضيح مفاهيم عامة للشمول المالي ومدى تحقيقه بالنسبة للمرأة , خلال فترة تفشي جائحة فيروس كورونا وما فرضته من ضغوط اجتماعية واقتصادية هائلة على النساء والفتيات، مستخدمين المنهج الوصفي التحليلي و بناء على تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017 توصلت الدراسة إلى أن التفاوت بين الجنسين لا يزال موجودا و يهدد انتعاش الاقتصاد ويشكل عائقا أمام قدرة المجتمعات على التكيف والصمود في مواجهة الأزمات، والشمول المالي عبارة عن استراتيجية طويلة المدى تهدف الى تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية،ووصول القروض إلى المؤسسات الصغيرة الحجم والأفراد الذين يستفيدون منالخدمات بشكل محدود كالنساء. ولا تزال الجهود الساعية إلى إعادة الهيكلة متواصلة،لتحقيق سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات،بالإضافة إلى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق أفضل البدائل للعملاء وفي هذه الفترة تسريع عجلة الشمول المالي وتحقيق استراتيجيته والتي تسعى الدول للاستفادة منها في توسيع وصول الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع.

كلمات مفتاحية:الشمول المالي،الخدمات المالية،أزمة كورونا، تمكين المرأة ماليا.

Abstract:

This article aims to clarify general concepts of financial inclusion and the extent, to which it achieved for women during the outbreak of the Corona virus pandemic and the enormous social and economic pressures it imposed on women and girls, using the

descriptive analytical approach and based on the database of the Global Financial Inclusion Index 2017 report.

The gender gap is still present and threatens the recovery of the economy and constitutes an obstacle to the ability of societies to adapt and withstand crises, and financial inclusion is a long-term strategy that aims to enhance the access of all segments of society to financial services and products, and the access of loans to small-sized enterprises and individuals who benefit from Services are limited as womenEfforts to restructure are continuing, to achieve easy access to finance for all families and companies, in addition to competition between financial service providers to achieve the best alternatives for customers the society.

Keywords: Financial inclusion; financial services; the corona crisis; financial empowerment of women.

المؤلف المرسل: بودية الحبيب، **الإيميل:** lhabibboudia86@gmail.com

1. مقدمة:

اهتمت معظم دول وحكومات العالم مؤخرا بتعزيز الشمول المالي وإدماج أكبر عدد من مواطنيها في النظام المالي الرسمي وتسهيل حصول الفئات الاجتماعية المختلفة على الخدمات المالية المختلفةلاسيما الشرائح الفقيرة،لضمان مشاركة أكبر عدد من الافراد في التنمية الاقتصادية وخاصة شريحة النساء التي لطالما اتسعت الفجوة بينها وبين الرجال في مجال الاستفادة من الخدمات المالية.

لأن التفاوت بين الجنسين يهدد الانتعاش الاقتصادي وقدرة الدول على التكيف والصمود في مواجهة الأزمة الصحية والتي هددت فئات كبيرة من المجتمعات بالفقر وقد أتاحت الجائحة أيضا فرصا للدفع نحو مزيد من المساواة. فقد أدت الجائحة إلى زيادة الوعي بتأثير الإقصاء المالي على المساواة بين الجنسين، وحفز الاستثمار في البنية التحتية والأدوات الرقمية، فضلا عن زيادة غير مسبوقة في المدفوعات الرقمية والحسابات الجديدة، بما في ذلك بين ملايين النساء، وبذلك أتاحت الجائحة فرصا جديدة وفريدة من نوعها لتحقيق الشمول المالي للمرأة بشكل جيد.

مشكلة الدراسة:

تتمثل الإشكالية الرئيسية في طرح التساؤل الرئيسي الآتي:

ما مدى تعميم الشمول المالي خلال تفشي فيروس كورونا وما هو نصيب المرأة من هذا التعميم خلال الجائحة؟

وتنضوي تحت هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية:

- ما معنى الشمول المالي؟
- هل لمخلفات أزمة كورونا (كوفيد **19**) دور في تعزيز الشمول المالي وخاصة لدى فئة النساء؟

الفرضيات :ترتكز الدراسة على مجموعة من الفرضيات، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

تعميم الشمول المالي خلال جائحة كورونا يدعم وصول الخدمات المالية لفئات كبيرة من المستهلكين ومن بينهم فئة النساء.

للتكنولوجيا المالية الحديثة وتعميم طرق الدفع عن طريق الهاتف المحمول دور مهم في تعزيز الشمول المالي لدى النساء والذي بدوره يخفف من تداعيات أزمة كورونا.

وتظهر أهمية البحث من خلال دور الشمول المالي في تمكين مختلف شرائح المجتمع لا سيما المرأة من الاستفادة من الخدمات المالية خاصة مع انتشار المخاوف من الإصابة بفيروس كورونا و التدابير واسعة النطاق لإبطاء وتيرة الفيروس إلى تباطؤ حاد للنشاط الاقتصادي في الكثير من اقتصاد الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، مما أستدعى وتطلب الاستجابة لهذا التحدي عن طريق المرونة والابتكار من قبل شركات القطاع الخاص ومسؤولي القطاع العام في جميع أنحاء العالم ومن المتوقع أن يكون الكساد الذي أذكته الجائحة التي ضربت العالم 2020 الأشد حدة منذ الحرب العالمية الثانية .

المنهج المتبع في الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض مختلف الأدبيات حول موضوع الشمول المالي والإشارة الى الدور الذي لعبته الأزمة التي ضربت العالم وهي أزمة

فيروس كورونا وذلك في مجال تمكين المرأة من الاستفادة من الخدمات المالية خلال الجائحة كما تم تحليل أهم ما جاء في التقارير الخاصة ببوابة الشمول المالي وتقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2017.

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- الإلمام بجميع النقاط والمفاهيم النظرية المتعلقة بالشمول المالي.
- التعرف على دور الشمول المالي خلال فترة جائحة كورونا.
- التعرف على كيفية الاستفادة من الظروف الاستثنائية للجائحة في تمكين النساء عبر العالم من الاستفادة من الشمول المالي.

فرضيات الدراسة: انطلاقاً من الأسئلة الفرعية سابقة الذكر توضع الفرضيات الآتية:

- يقصد بالشمول المالي تسهيلا لخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع دون تمييز وبأقل سعر وأقل جهد، تكمن أهميته في رفع المستوى المعيشي للأفراد وخاصة ذوي الدخل الضعيف والنساء الفقيرات وتحقيقالنموالاقتصادي.
- إن تعزيز الشمول المالي للمرأة له تأثير إيجابي يصب في صالح النساء وأسرهن ومجتمعاتهن حيث تساعد الخدمات المالية النساء على تحقيق دخل واستعمال الهاتف في المدفوعات المالية مكن النساء الفقيرات من ادخار المزيد من المال، ومواجهة الأزمات المالية، والإفلات من براثن الفقر، كما شجع بعض النساء على الانتقال من الزراعة إلى ريادة الأعمال.
- **الدراسات السابقة:** تم التطرق إلى مجموعة من البحوث السابقة نذكر منها:
- دراسة صورية شنبي، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد**03**، العدد**02**، **2018**، حيث عالج الباحثان الإشكالية التالية :هل استطاعت جمهورية مصر العربية تحقيق الشمول المالي من خلال استراتيجياتها؟ وإلى أين وصلت في ذلك؟ وقد توصل الباحثان إلى أن الشمول المالي يوفر تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة مثل المعاملات والمدفوعات والتأمين

والائتمان وغيرها من الخدمات المالية المختلفة بطريقة مستدامة ومسؤولة، فمنذ عام 2010 قامت عدة دول بإعداد وتنفيذ استراتيجيات وطنية لتحقيق التقدم نحو الشمول المالي، وهيأت السياسات التنظيمية لذلك، وشجعت على الابتكار والمنافسة في مجال الخدمات المصرفية والمالية.

- دراسة نغم حسين النعمة، أحمد نوري حسن، دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد **11**،العدد**02** ،**2019** ،حيث عالج الباحثان الإشكالية التالية :ما هو دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة؟ ماهي متطلبات تعزيز دور الشمول المالي للمرأة في العراق؟ وقد توصل الباحثان إلى أن الشمول المالي يساهم في دعم المرأة ماليا ومصرفيا وتوجد علاقة بين المؤسسات المالية والمصرفية ووصول المرأة للخدمات المالية والمصرفية حيث تؤدي المرأة دورا إيجابيا في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال المؤسسات المالية والمصرفية.

2.ماهية الشمول المالي

يعتبر الشمول المالي من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الدولية بعد نشوب الأزمة المالية في عام 2008 وأصبح موضوع الشمول المالي منا لبنود المهمة المدرجة على جدول أعمال السياسات الدولية في وقت تتوحد فيه جهود المجتمعات الدولية من اجل تحقيق التنمية، فهو عملية تمكن جميع الأفراد والمنشآت من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الجيدة، بأسعار معقولة، تكلفة منخفضة وطريقة مناسبة وذلك بما يساهم في الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي. حيث تشير التقارير الدولية إلى وجود تفاوت كبير في نسب الشمول المالي في البلدان النامية ومثيلاتها في الدول المتقدمة، حيث تجاوزت نسب السكان الذين لديهم حسابات مصرفية في أدنى حالاتها إلى90% في الدول المتقدمة في حين لا تتجاوز هذه النسبة في البلدان النامية 30% وفي أفضل حالاتها.(حسن & النعمة, 2018)

مع نهاية الأزمة المالية العالمية عام **2008** أخذ مصطلح الشمول المالي يأخذ بعدا أكبر على الصعيد العالمي حيث تغيرت نظرة الحكومات المختلفة للشمول المالي من خلال البحث عن خطط وتنفيذ سياسات واستراتيجيات هادفة لوصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح وتوسيع نطاق مزودي الخدمات المالية من أجل توفير خدمات متنوعة ومبتكرة وبأقل تكلفة ممكنة، وتبنّت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية.**(بلحرش, مسعد, & خالد, 2022)**

1.2 تعريف الشمول المالي

يقصد به إمكانية الأفراد والشركات الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة تلبي الاحتياجات وهو مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من المجتمعات والمؤسسات والأفراد، خصوصا شرائح الدخل المنخفض في المجتمع، على عكس الإقصاء المالي الذي يستثني هذه الشرائح .

وفي عام**2013** أطلقت مجموعة البنك لدولي البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة، كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية مثل مؤسسة التمويل الدولية برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي.(Group, 2013)

في تقرير صادر عن البنك الدولي عام 2014 تحت عنوان "تقرير التنمية المالية العالمي " Global Financial Development Report عرف الشمول المالي بأنه" نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية".(Group, 2013)

كما عرفه بأنه مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من المجتمعات والمؤسسات والأفراد، خصوصا شرائح الدخل المنخفض في المجتمع، على عكس الإقصاءالمالي الذي يستثني هذه الشرائح.(صلاح الدين سيد محمد علي & السيد, 2020)

عرف من جانب أخر على أنه عملية تمكين جميع الأفراد والمنشآت من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الجيدة وبشكل مستمر وتكاليف منخفضة، وذلك من خلال تطبيق الأساليب القائمة والمبتكرة التي صممت خصيصاً لذلك، ومدعما بعملية التثقيف والتعليم المالي بهدف تعزيز الرفاهية المالية وكذلكالشمولالاقتصادي والاجتماعي.(عطية, 2021)

قام صندوق النقد العربي بتعريف الشمول المالي على أنه :إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة مرتفعة الأسعار نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية."**(Aboelezz, 2020)**

من التعاريف السابقة يمكن تلخيص ما يلي:

- أن تشمل الخدمات المالية جميع فئات المجتمع مع التركيز على الفقراء والمهمشين وذوي الدخلالمحدود.
- أن يكون الوصول إلى الخدمة المالية سهلاً ومتاحاً، بالتكلفة المناسبة، وبالجودة المطلوبة، وفي الوقت المناسب،وفي المكان المرغوب
- تلبية الخدمات المالية للحاجات القائمة، وتلك المتوقعة، وهو ما يطرح قضية الابتكار
- شفافية الخدمات المالية وعدالتها بما يصون كرامة المستهلك ويحفظ حقوقه وهو ما يعني وجود إطار قانونيوتنظيمي واضح، إضافة إلى التوعيةوالتثقيفالمالي
- تطوير المؤسسات المالية والمصرفية، وزيادة فعالية السياسة النقدية، وتنويع أدواتها بما يؤدي إلى تحقيقالاستقرار المالي للنظم المصرفية.

2.2 أهداف الشمول المالي: تسعى الدول والحكومات لرفع مستوى المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي،وهناك عدة أدوات تستخدمها في سبيل تحقيق ذلك ومن بينها

الشمول المالي والذي له علاقة وثيقة بالاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، فالاستقرار المالي من المستحيل أن يتحقق وهناك نسبة كبيرة من المؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي، فالشمول المالي يعطي تساو الفرص بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لاجتذاب أكبر عدد من العملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية.(الهادي & محمد, 2021)

من ناحية أخرى، في كثير من الدول اتخذت السلطات المالية خطوات هامة لدعم التحول إلى الرقمية، بما في ذلك "التنازل مؤقتا عن الرسوم على المدفوعات الرقمية، وزيادة القيود على التحويلات غير الرقمية والسماح بالمعرفة الإلكترونية للعميل يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل، والوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودمجهم بالقطاع المالي الرسمي عن طريق إتاحة الخدمات المالية وجعلها في متناول الشرائح الفقيرة والمهمشة، ذلك إلى جانب الاهتمام بتحقيق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي خفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل، وبالتالي رفع مستوى المعيشة.(عطية, 2021)

ويمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية:

- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية.
- فتح المجال أمام المؤسسات المصغرة للاستثمار واستغلال الموارد المحلية.
- تقليص حجم الطبقة الفقيرة وتحقيق العيش الكريم والرخاء الاجتماعي. إن تحقيق هذه الأهدافيساعد في تحسينمستوى المعيشة داخل الدولة وانخفاض معدلات الفقر من خلال احتوائه شرائح معينة داخل المجتمعكالفقراء، ومحدودي الدخل، والمرأة، والشباب، والأطفال.**(Aboelezz, 2020)**

3. الشمول المالي للمرأة في خضم جائحة فيروس كورونا حسب المؤشر العالمي للشمول المالي:

1.3المؤشر العالمي للشمول المالي: هو عبارة عن تقرير يُنشر كل ثلاث سنوات منذ عام 2011 هو أكثر قاعدة بيانات شاملة للسلوك المالي في العالم، ويتناول كيف يدخر البالغون ويقترضون ويسددون المدفوعات ويديرون المخاطر.(بوتبينة, 2018)

يشتمل هذا الإصدار من قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي على مؤشرات محدَّثة عن إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية واستخدامها. وبالإضافة إلى ذلك، يحتوي هذا الإصدار على بيانات عن استخدام التكنولوجيا المالية، بما في ذلك استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت لإجراء المعاملات المالية، ويستند إلى أكثر من 150 ألف مقابلة أُجريت في بلدان مختلفة من العالم .

وفرت البلدان التي حققت الشمول المالي بيئة تنظيمية وسياسية مواتية، وشجعت المنافسة التي تسمح بالابتكار وتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية. ومع ذلك، يجب أن يكون خلق هذا الفضاء المبتكر الذي يشجع على المنافسة مصحوبا بإجراءات ولوائح تنظيمية مناسبة لحماية المستهلك لضمان توفير الخدمات المالية بشكل يتسم بالمسؤولية.()شنبي, صورية, لخضر, & السعيد, 2019()

ساعدت التكنولوجيا المالية الرقمية، ولاسيما انتشار الهواتف المحمولة على مستوى العالم، في توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية بالنسبة للسكان الذين يصعب الوصول إليهم والشركات الصغيرة بتكلفة ومخاطر منخفضة.**(Damodaran, 2013)**

وتوصلت الدراسات إلى أن 69% من البالغين، أي 3.8 مليار شخص، يمتلكون حسابات في البنوك أو لدى شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، وهي خطوة بالغة الأهمية في الإفلات من براثن الفقر. وارتفعت هذه النسبة من 62% في عام 2014 ومن نسبة لا تتجاوز 51% في عام 2011. وفي الفترة بين عامي 2014

و2017، حصل 515 مليون بالغ على حسابات مصرفية، وقام 1.2 مليار بالغ بذلك منذ عام 2011 وفقاً لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي. ورغم ارتفاع ملكية الحسابات في بعض البلدان، فإن التقدُّم في هذا الشأن كان أبطأ في بلدان أخرى، حيث يعوقه في الغالب التباين الكبير بين الرجال والنساء وبين الأغنياء والفقراء. ولم يطرأ أي تغيير على الفجوة بين الجنسين في البلدان النامية منذ عام 2011، حيث لا تزال الفجوة كبيرة بين الجنسين.(رفيقة, صورية, & أمحمد, 2021)

الشكل1: الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات المصرفية قائمة البلدان النامية بالغون لهم حسابات مصرفية

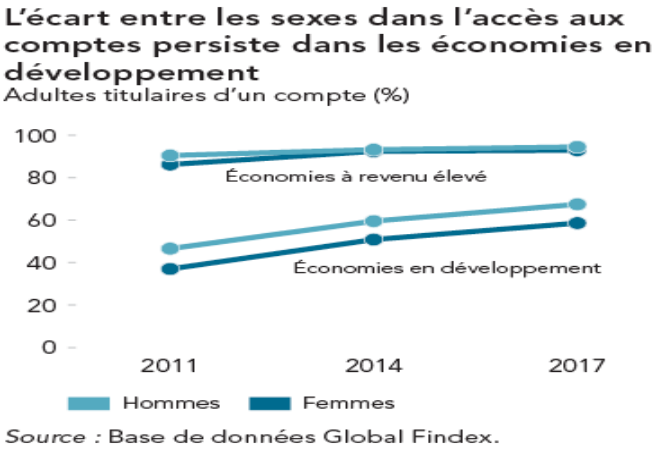

Source : Base de données Global Findex.

المصدر:تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي**2017**.

يتزايد امتلاك الحسابات بين أفراد المجتمعات، لكن لا يزال التفاوت قائما فهناك 72 **%** من الرجال يمتلكون حسابات، مقابل 65**%** من النساء .وهذه الفجوة بين الجنسين. وهي بموجودة أيضاً في عامي **2014** و**2011** وفي البلدان النامية، لم يطرأ أي تغيير على

هذه الفجوة حيث لا تزال واسعة وبواقع 9 نقاط مئوية وتحقيق ذلك يحتاج جهودا مكثفة من جميع شركاء التنمية والمسؤولين الحكوميين، إلى جانب شراكات قوية متعددة القطاعات.

ولم تضيق الفجوة بين الفقراء والأغنياء وقد تعاونت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب) ومؤسسة بيل وملينداجيتس والوكالة الألمانية للتعاون الدولي لشرح لماذا حان الوقت لإطلاق العنان للقوة المالية والإمكانات الاقتصادية للنساء وكيف يمكن أن يتم ذلك.

التأثير المضاعف للشمول المالي للمرأة.

تساعد الخدمات المالية النساء في زيادة فرص حصول أسرهن على الخدمات الأساسية. في نيبال، على سبيل المثال، تمكنت النساء اللاتي فتحن حسابات توفير بدون رسوم من زيادة على التعليم والأطعمة المغذية، وأبقين بناتهن في المدراس. **(Global Findex Database 2017)**

2.3 فوائد استخدام النساء للخدمات المالية:

تزيد قدرة الأسر على الصمود في وجه الأزمات عندما تستخدم النساء الخدمات المالية. وجدت دراسة أجريت في غانا أن الشمول المالي يحسن بشكل كبير قدرة الأسر المعيشية على الصمود في وجه الأزمات المالية، وأن النساء اللائي يحصلن على خدمات مالية يساهمن في رفاهة أسرهن مثلهن مثل الرجال، مع ما يترتب على ذلك من آثار أكبر بالنسبة للمرأة في المناطق الريفية، ولا سيما بالنسبة لمن يتلقين تحويلات مالية عبر الهاتف المحمول.(رفيقة et al., 2021)

الشكل 2: الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات المصرفية قائمة البلدان النامية بالغون لهم حسابات مصرفية:

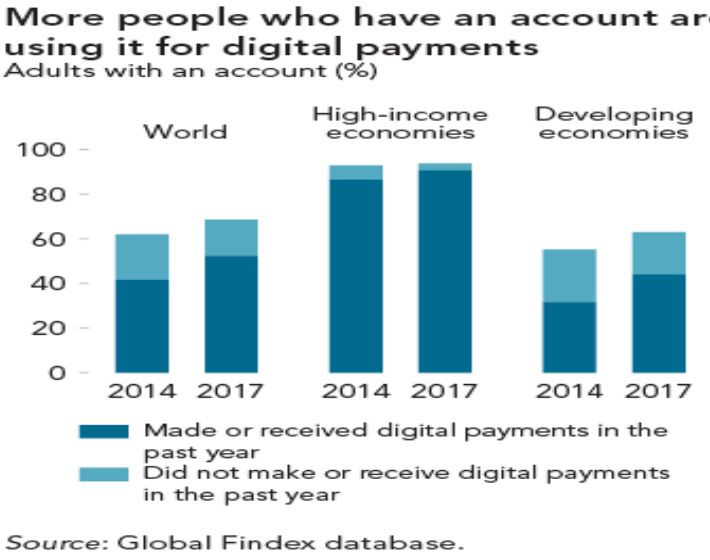

المصدر:تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي2017.

3.3 عوامل مساعدة على الإقلاع للشمول المالي للمرأة خلال جائحة كورونا:

لقد أبرزت جائحة كورونا ثلاثة عوامل مساعدة على الأقل للشمول المالي للمرأة من خلال إجراءات منهجية تراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين والمتمثلة في:

1.3.3 **التحفيز على فتح الحسابات لدعم المدفوعات من الحكومة إلى الأفراد:**

تم خلال فترة الجائحة فتح ما يفوق 477 مليون حساب رقمي جديد للحماية الاجتماعية خلال العامين الماضيين، بينها 262 مليون حساب للنساء. وفتحت نحو 80 مليون امرأة حسابات للمرة الأولى لتلقي المدفوعات الحكومية خلال الجائحة.

وتمثل هذه الحسابات الحديثة بوابة واعدة للخدمات المالية التي يمكن أن تدعم المدخرات والاستثمارات المنتجة للمرأة.

2.3.3 تسريع وتيرة الاستثمارات في البنية التحتية والأدوات الرقمية: شجعت الجائحة على خلق اقتصادات رقمية أكثر حيوية وقوة. وشهدت فترة الجائحة ارتفاعا هائلا في استخدام المدفوعات الرقمية ومنصات التجارة الإلكترونية والمشاركة الرقمية للمعلومات والبيانات. وفي حين تسعى الحكومات إلى ضمان استدامة تحولها الرقمي وقدرته على النمو

الاقتصادي، فإنها توفر الفرص لإدماج المزيد من النساء في الاقتصاد الرقمي الرسمي، وسد الفجوات في الحصول على الخدمات الرقمية واستخدامها.

3 .3.3كشف أوجه عدم المساواة والأعباء التي تثقل كاهل النساء والفتيات:

خلال الجائحةعانت النساء اجتماعيا واقتصاديا. مما دفع الحكومات إلى وضع خطط التحفيز، حيث تم كشف المستور فتبين أن النساء منهن من لا تملكن بطاقات هوية، وأغلبهن يعملن في القطاع غير الرسمي، وبالتالي لا يحصلن على المساندة الحكومية. وقد ساعدت المنتديات العالمية مثل منتدى المساواة بين الأجيال، إلى جانب الالتزامات الواضحة من البلدان، والهيئات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، والمنظمات متعددة الأطراف مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومؤسسة **FinEquity**، وهي مجموعة الممارسين العالميين بشأن الشمول المالي للمرأة، التي جمعتهم المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، على زيادة الوعي بهذه الاتجاهات. وقد تمكنت معا من تقليل المخاطر التي تواجه بالنساء، وضمان مشاركتهن الكاملة في التعافي من فيروس كورونا والاقتصاد الرقمي في المستقبل.

الجدول 1: امتلاك الأفراد البالغين حسابا مصرفيا نسبة النساء والرجال خلال سنوات:2011-2014-2017.

Women	Men		
37%	47%	2011	Developing economies
51%	60%	2014	
59%	67%	2017	
86%	90%	2011	High-income economies
92%	93%	2014	
93%	95%	2017	

المصدر: تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي2017.

وهناك فرصة للاستفادة من هذه اللحظة الفريدة في التاريخ لتعزيز فرص حصول المرأة على مجموعة من الخدمات المالية التي تلبي احتياجاتها بخلاف التحويلات الحكومية للأفراد، بما في ذلك المدخرات، والقروض، والتأمين، والتحويلات المالية وغير ذلك. والنساءبحاجة إلى الحصول على الخدمات المالية التي تمكنهن من الاستفادة من الفرص الاقتصادية، والوصول إلى الخدمات الأساسية لأنفسهن وأسرهن، وبناء القدرة على مواجهة الصدمات.

غير أن هناك من يرى خلاف ذلكبأن المزيد من التنمية الرقمية لا يدعم الشمول المالي للمرأة. من المرجح أن تؤدي زيادة الرقمنة إلى توسيع الفجوة الرقمية بين النساء والرجال وبالتالي عدم تمكين النساء من الخدمات المالية.

فامتلاك النساء للهواتف المحمولة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بنسبة 7٪ مقارنة بالرجال، كما تقل فرص حصولهن على خدمات الإنترنت بنسبة 15٪ وفقا للمجموعة(**FinEquit**).لذلك لابد من الاهتمام بشريحة المرأة بشكل خاص عند تصميم وتنفيذ الحلول الرقمية.

الاستفادة من جائحة كورونا كفرصة لتذليل العراقيل التي تحول دون الشمول المالي للمرأة الاهتمام بالمرأة وتمكينها من المشاركة في الاقتصاد الرقمي المتنامي يفرض معالجة التحديات الستة المحددة التالية التي تواجهها المرأة عند الحصول على الخدمات المالية الرقمية هي الخطوات الأساسية الأولى:

1. **العدالة:** وتتمثل في معالجة الفجوات بين الجنسين فيما يتعلق بالمتطلبات الأساسية للشمول المالي والاقتصادي مثل: ملكية الهاتف والقدرة على الاتصال بشبكة الإنترنت والهويات الرقمية والمتطلبات القانونية.
2. **تخفيض تكاليف الحصول على الخدمة:**لطالما كان حجم الدخل وفرص العيش وملكية الوسائل والقدرة على التنقل، وغير ذلك من الأمور تجعل عادة تكلفة الخدمات المالية باهظة بالنسبة للمرأة. لذلك لابد من تشجيع الابتكار في القنوات والأدوات التي تقلل التكاليف

وتعزز الاقتصاد الرقمي القوي القادر على المنافسة، بما في ذلك أنظمة الوصول المفتوح، لإتاحة الخيارات المختلفة وزيادة المنافسة وخفض التكلفة.

3. تعزيز القدرات الرقمية والمالية للمرأة: عانت النساء على مر الزمن من التمييز حتى في دخول المدارس وهو ما يجعلهن غالبا أقل إلماما بالقراءة والكتابة والحساب، وأقل دراية بالأدوات الرقمية والمالية ووعيا بكيفية فتح الحسابات. ويحد ذلك من قدرة المرأة على استخدام الخدمات المالية بثقة ويمكن معالجته من خلال برامج تعليمية مناسبة.

تكييف الخدمات لتتماشى مع الحياة اليومية للمرأة: من المهم أن تكون الخدمات المالية ملائمة للحياة اليومية للمرأة واحتياجاتها. ومن الممكن تحقيق هذه الغاية، على سبيل المثال، من خلال ربط الخدمات المالية بالخدمات الأساسية التي تحتاجها النساء مثل التعليم والصحة والنقل.

4. توزيع وتصميم الخدمات وفقا لاحتياجات النساء: لا تزال النساء يعانين من قيود على الحركة أكثر من الرجال، يجب تقديم الخدمات في مواقع مناسبة. كما يمكن أن يساعد توظيف النساء في أدوار قيادية وأدوار تنطوي على تعامل مباشر مع العملاء في شركات الوساطة المالية في ضمان أن يعكس تصميم وتوزيع المنتجات احتياجات المرأة.

5. توفير الحماية الملائمة للمستهلك: الاعتقاد بأن الرجال هم العملاء الماليون الأكثر أهمية، وأن النساء يتمتعن باستقلال مالي محدود (أو لا يتمتعن بأي استقلال)من المعايير الشائعة المتعلقة بنوع الجنس التي تقف حجرة عثرة في طريق الشمول المالي للمرأة، إضافة إلى الاعتقاد أن النساء يستخدمن أموالهن لتحقيق منفعة مجتمعية أو عائلية، وأن المرأة تتحمل نصيبا غير متناسب من أعمال الرعاية المنزلية غير المدفوعة الأجر. وبدون معالجة هذه المعايير، ستكون الجهود المبذولة لإزالة الحواجز التي تحول دون الشمول المالي للمرأة قاصرة.

الشكل 3: الفجوة بين الجنسين في تلقي المدفوعات في الحسابات المصرفية

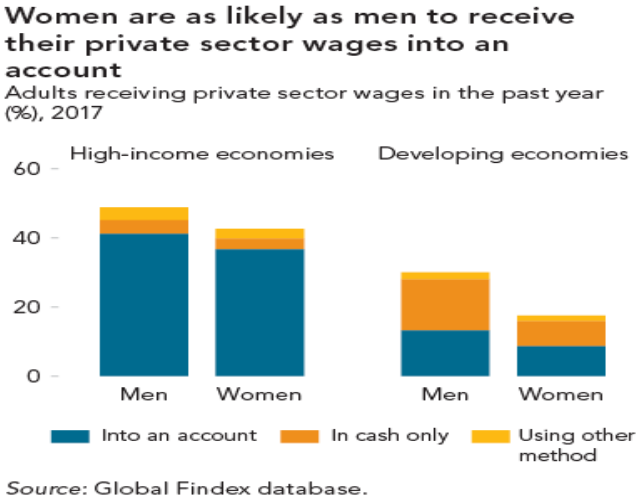

:

المصدر:تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي2017.

الشكل 4: البلدان التي لديها أكبر نسبة من البالغين الذين يمتلكون هواتف ذكية تستعمل في الخدمات المالية.

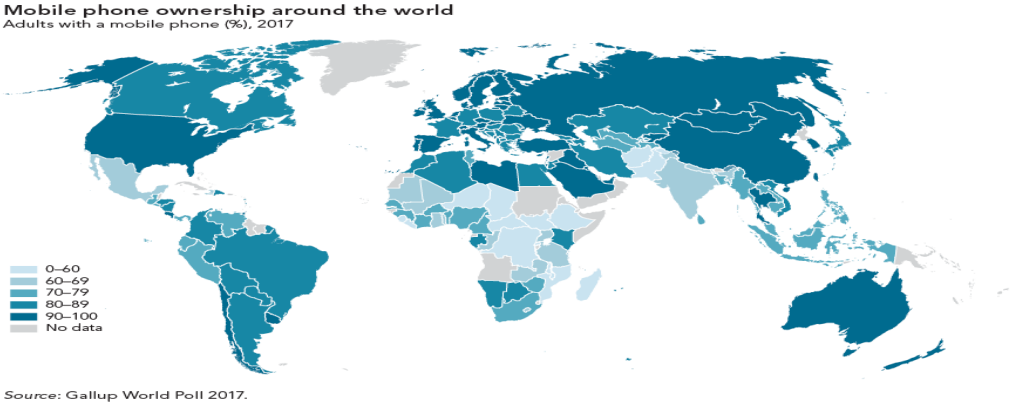

المصدر:تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي2017.

يقدم إصدار 2017 عن "قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية" النتائج الرئيسية من قاعدة البيانات إلى جانب بعض الأفكار التفصيلية عن كيفية استخدام الأشخاص للخدمات المالية. وعالمياً، يمتلك 69% من البالغين، أي 3.8 مليار شخص، حالياً حسابات في البنوك أو لدى شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، وهي خطوة بالغة الأهمية في الإفلات من براثن الفقر. وارتفعت هذه النسبة من 62% في عام 2014 ومن نسبة لا تتجاوز 51% في عام 2011. وفي الفترة بين عامي 2014 و2017، حصل 515 مليون بالغ على حسابات مصرفية، وقام 1.2 مليار بالغ بذلك منذ عام 2011 وفقاً لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي. ورغم ارتفاع ملكية الحسابات في بعض البلدان، فإن التقدُّم في هذا الشأن كان أبطأ في بلدان أخرى، حيث يعوقه في الغالب التباين الكبير بين الرجال والنساء وبين الأغنياء والفقراء. ولم يطرأ أي تغيير على الفجوة بين الجنسين في البلدان النامية منذ عام 2011.

الشكل 4: الأشخاص البالغين الذين يمتلكون هواتف ذكية تستعمل في دفع الفواتير فقط.

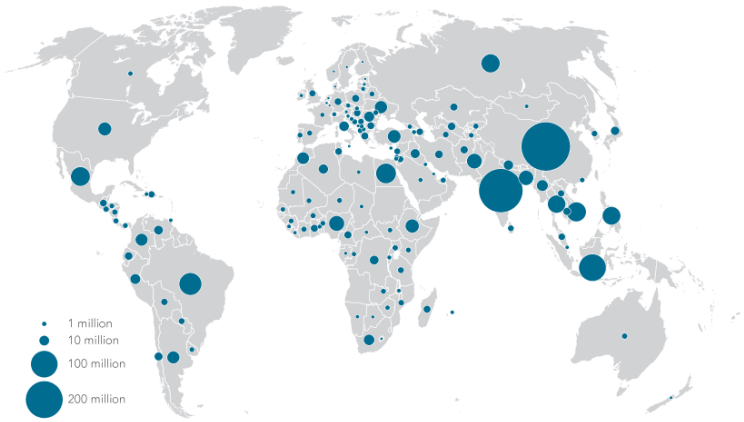

Source: Global Findex database.

المصدر: قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي **Global Findex 2017**

من خلال الخارطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن فرص زيادة الشمول المالي كبيرة خاصةً بين النساء. وحالياً، يمتلك 52% من الرجال حسابات مقابل نسبة لا تتجاوز

35% من النساء، وهي أكبر فجوة بين الجنسين مقارنةً بالمناطق الأخرى. ويتيح ارتفاع ملكية الهواتف المحمولة نسبياً مجالاً لتوسيع نطاق الشمول المالي: من بين الأشخاص الذين ليست لديهم حسابات مصرفية، يمتلك 86% من الرجال و75% من النساء هواتف محمولة. ويقوم حوالي 20 مليونا من البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية في المنطقة بإرسال أو تلقي التحويلات المحلية نقداً أو من خلال خدمة الشباك، من بينهم 7 ملايين في م.تكشف بيانات Findex العالمية أن نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابًا على مستوى العالم الآن 69 في المائة. "(البنك الدولي " 2021().

4 خاتمة:

تعزيز الشمول المالي يعد سبيلاً حقيقيًا لدعوة كافة فئات المجتمع للدخول تحت مظلة الرعاية والدعم المصرفي، وبخاصة الفئات المستبعدة ماليًا من الحصول على الخدمات المالية. حيثلا تزال أوجه عدم المساواة بين الجنسين مسألة خطيرة في الاقتصاد الرقمي، وكذلك الفجوة بين السكان الحضريين والريفيين، بسبب أوجه عدم المساواة المستمرة، تظل فرص حصول النساء على الفرص المتاحة لهن قليلة إذا ما تم مقارنتها بتلك المتاحة للرجال.

جاءت جائحة كوفيد-19 والتدابير التي اتُخذت لمواجهتها بتحدّيات لم يسبق لها مثيل على المستثمرين ومزوّدي خدمات التمويل الأصغر والقروض إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والأفراد المستضعفين الذين يستفيدون من هذه الخدمات.

نتائج الدراسة: كانت فترة جائحة كورونا بمثابة فرصة لتمكين المرأة من الخدمات الرقمية عامة والمالية خاصة من خلال مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي سعت إلى إيصال التحويلات والمساعدات لكلاالجنسين من النساء والرجال، فضلا عن وحدة الأسرة الأكبر والمجتمع المحلي لضمان الاستدامة على المدى الطويل. ومن شأن اتباع نهج شامل لمبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يساعد على توليد اعتراف واسع النطاق بأن من المهم أن تكون المرأة قادرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الأزمة الصحية الحالية فتحت المجال أمام صانعي القرار لتعميم الشمول المالي وحتى أمام القطاع الخاص لتطوير آليات الشمول المالي وتعميم التكنولوجيا المالية لتشمل فئات أوسع خاصة في المناطق النائية.

لا يمكن لصانعي السياسة المالية في البلدان إغفال جانب مهم وهو الخطر السيبراني المرتبط بأنشطة التكنولوجيا المالية والذي يحد من استعمالها كونهاتؤدي إلى إعاقة تطوير المنتجات المالية الرقمية، وإعاقة تطور الصناعةالتكنولوجيةالمالية بشكل عام.

حصول النساء على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بقدر كاف من شأنه تمكينها من أكبر قدر من الخدمات المالية غير أنه يبقى أقل بكثير من الرجل، لذلك لابد من إتاحة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وإتاحتها للمجتمعات الريفية، ولا سيما النساء.

قائمة المراجع:

1. Aboelezz, N. (2020). اثر جائحة كوفيد-19 على تحويلات العاملين بدول افريقيا جنوب الصحراء وسبل المواجهة. مجلة السياسة والاقتصاد, 8(العدد (7) يوليو 2020), 31-79.
2. Damodaran, A. (2013). Financial inclusion: Issues and challenges. *AKGEC International Journal ofTechnology, 4*(2), 54-59.
3. Group, W. B. (2013). *Global financial development report 2014: Financial inclusion* (Vol. 2): World Bank Publications.
4. البنك الدولي (2021). 28.
5. الهادي, & محمد. (2021). خلال اجتماع لجنة مجلس الشيوخ، وزير الاتصالات يستعرض استراتيجية. مجلة الجمعية المصرية لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات, 26(26), 36-37.
6. بلحرش, مسعد, & خالد. (2022). الشمول المالي و سبل تعزيزه في اقتصاديات الدول- التجربة الكينية نموذجا. مجلة البشائر الاقتصادية, 8(1), 137-149.

7. بوتبينـــة, ح. (2018). أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية. مجلة دراسات محاسبية ومالية.

8. حسن, ا. ن., & النعمة, ن. ح. (2018). دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق. مجلة دراسات محاسبية ومالية.

9. رفيقة, ب. ع., صورية, ص., & أمحمد, ب. (2021). التكنولوجيا المالية و تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا Fintech and Enhancing Financial Inclusion in Light of the Coronavirus Pandemic. مجلة الاقتصاد والبيئة, 4(1), 163-182.

10. شنبي, صورية, لخضر, ب., & السعيد. (2019). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية.

11. صلاح الدين سيد محمد علي, ا., & السيد. (2020). الشمول المالي وأهميته الاقتصادية في ضوء المستفاد من الأدلة التطبيقية مع الإشارة لحالة الشمول المالي في مصر. مجلة كلية الشريعة و القانون بطنطا: مجلة فصلية علمية محكمة, 35(4), 236-311.

12. عطية, ا. (2021). تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات: عرض لتجربة الشمول المالى فى مصر. المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع, 2(2), 367-426.

13. معتوق, س. م., محمود, س., على, حسن, إ., سيد, & محمود, هـ. (2021). الشمول المالي. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية. حلوان, 35(عدد متخصص فى العلوم الاقتصادية), 81-102.